انتخابات ٢٠١٠ في السودان:
أهي انتخابات ما بعد النزاع أم ما قبل النزاع؟

ياسر عوض

Abstract: 2010 Elections in Sudan: Post or Pre-conflict Elections?
The expectations surrounding the 2010 elections in Sudan, for many people, were very high: they were meant to be part of the democratic transformation which in turn meant to be the root solution for the overall Sudan conflict over wealth and power sharing. In relation to South Sudan, another expectation was added: This democratization meant to make unity attractive before South Sudan referendum for self- determination. These elections, according to this paper, did not only make these expectations false, but also contributed to the renewal of war in Sudan, especially in South Kordofan and Blue Nile. The 2010 elections were conducted as part of the conflict resolution of the 2005 peace agreement. This paper uses conflict and peace studies approach as its theoretical base to give a different overview compared to other studies. The paper starts by reviewing the main writings on Sudanese elections and then proceeds to study the 2010 elections in the context of conflict resolution and ends by showing how these elections can better be seen as pre-conflict elections rather than post-conflict elections.

كلمات مفتاحية: انتخابات ٢٠١٠ – النزاع – التحول الديمقراطي – المشورة الشعبية.

١- مقدمة

إن التجربة الانتخابية في السودان قديمة قدم استقلاله، حيث جرت أول انتخابات في العام ١٩٥٣، أي قبيل الاستقلال، و توالت بعدها في أنظمة ديمقراطية وغير ديمقراطية. إلا أنه في المقابل، لم تحظ هذه الانتخابات بالاهتمام والدراسة الأكاديمية المناسبة، خاصة من قبل أكاديميين سودانيين، وذلك إشارة لقلة الدراسات

الأكاديمية الرصينة حولها، مع غلبة الدراسات الوصفية والتقارير من ناحية، وتوفر الأطر النظرية في مجال دراسة الانتخابات في حقل العلوم السياسية وغيرها من الناحية الأخرى.

الانتخابات واحدة من إجراءات التجميع التفاضلي لخيارات من نوع خاص تستخدم كوسيلة لإضفاء شرعية اختيار شخص/أشخاص لموقع/مواقع سلطة. بهذا لا تعدو الانتخابات، في حد ذاتها، أن تكون فقط طقساً للاختيار (بمعنى أن الاختيار الفعلي قد تم قبله). إلا أن الأهمية النسبية للانتخابات تتضح بالرجوع إلى المحددات والبنيات والسياقات التي تتم فيها.

ساد اعتقاد عند الكثيرين بأن انتخابات ٢٠١٠، التي جاءت كجزء من تسوية اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥، سوف تكون من ضمن العوامل الفاعلة في تحقيق التحول الديمقراطي المنظور إليه كواحد من الحلول الجذرية لقضايا النزاع حول شرعية وتوزيع السلطة والثروة بين المركز والأقاليم، وبالتالي كواحد من الحلول الجذرية للنزاع السوداني بالعموم. أما في شأن جنوب السودان (القديم) فقد أضيف إلى هذا الاعتقاد أن هذا التحول سوف يجعل الوحدة جاذبة قبيل الاستفتاء على تقرير المصير. هذه الانتخابات، حسب فرضية هذه الورقة، لم تحقق هذا الاعتقاد وتحل النزاع، بل ساهمت في اندلاعه مرة أخرى. تقع هذه الفرضية ضمن الفرضية الكلية للورقة التي تقول بأن الانتخابات المحكومة بسياق بعد النزاع تنجح في تقديم حلول مؤقتة وانتقالية بينما تفشل في تقديم حلول دائمة وجذرية لقضايا النزاع.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة انتخابات ٢٠١٠ باستخدام إطار تحليلي مأخوذ من "نظريات ودراسات النزاع"، وذلك بافتراض أن هذه الانتخابات إنما كانت في الأساس ضمن بنية وسياق تسوية النزاع في السودان. لتوضيح أسباب اختيار هذا

الإطار التحليلي سوف تقوم الورقة بعرض نقدي للدراسات والكتابات حول الانتخابات السودانية ينتهي بالرجوع للسياق الذي جرت فيه انتخابات ٢٠١٠، والذي يجعل من الإطار التحليلي الذي تبنته هذه الورقة ملائماً لتقديم تحليل مختلف ومفيد.

٢- غلبة الدراسات الوصفية والإجرائية للانتخابات السودانية

بالرغم من قدم التجربة الانتخابية في السودان، كما أسلفنا، فإن الانتخابات السودانية لم تنل حظها الكافي من الدراسة الأكاديمية الرصينة كما حظيت غيرها من الانتخابات في دول أخري في العالم. فقد حظيت الانتخابات في دول العالم، خاصة في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، باهتمام أكاديمي عالمي كبير، وتمت دراستها عبر حقول معرفية عدة مثل القانون، والاقتصاد، والاجتماع، والإحصاء، وعلم النفس، ودراسات الرأي العام، بالإضافة إلى العلوم السياسية. هذا بجانب أنها أصبحت حقلاً دراسياً قائماً بذاته له عدة أطر واتجاهات نظرية وعدة نظريات، مستفيداً من تداخل الحقول المعرفية العديدة (المذكورة) التي درستها.

من أشهر تلك النظريات نجد نظرية "الفضاء الانتخابي" (Spatial Theory of Elections) التي جاءت نقيضاً – وتم استخدامها بديلاً – للنظرية النفسو اجتماعية للانتخابات (Social Psychological Theory of Elections). تدّعي نظرية الفضاء الانتخابي القدرة على تحليل شامل للانتخابات وتوضيح دور كل العوامل الرئيسة الفاعلة في العملية الانتخابية، وفي الأساس دراسة وتحليل سلوك الناخبين والمرشحين.[١]

(١) James M. Enelow and Melvin J. Hinich (1984): *The Spatial Theory of Voting: An Introduction*. Cambridge and Torben Iversen: Cambridge University Press; (1994): "The Logic of electoral politics: Spatial, directional and mobilization effects", *Comparative Political Studies* No. 27, pp. 155- 189.

في مقابل هاتين النظريتين نجد نظرية "الاتجاهات الانتخابية" (Elections of Theory Directional) القائمة على الافتراض القائل بأن أغلب الأفراد/ الناخبين لهم خيارات موزعة على اتجاهات مختلفة لصنع السياسات العامة، وأن هؤلاء الأفراد/الناخبين يختلفون في درجة تمسكهم بهذه الخيارات والعمل بموجبها.[٢]

بواسطة تلك النظريات تمت دراسة الانتخابات وتحليلها في عدة دول وتجارب من عدة جوانب مثل دراسة العوامل، والميول، والاتجاهات الانتخابية القائمة على جوانب شخصية (مثل العمر، والنوع، والعرق، والدين، والانتماء الحزبي، إلخ) على حدة أو في علاقتها مع جوانب عامة (مثل الحملات الانتخابية، والبرامج الانتخابية).

بجانب هذه النظريات العامة للانتخابات أو ذات التوجه العام نجد العديد من الدراسات التي تتناول موضوعات خاصة أو مفردة من العملية الانتخابية، أشهرها التنبؤ بنتائج الانتخابات (Election Forecasting) باستخدام النماذج الإحصائية والرياضية.[٣]

بالرغم من هذا الثراء النظري في دراسة وتحليل الانتخابات إلا أن دراسة الانتخابات السودانية قد غلب عليها الطابع الإجرائي التقريري الوصفي. هذه الغلبة قد أسست لها الكتابات الأولى عن الانتخابات السودانية واستمرت تباعاً حتى الآن. فإذا نظرنا للكتابات الأولى لكل من سوكومارسن (Sukumarsen)، وهارولد

(٢) George Rabinowitz & Stuart Elaine Macdonald (1989): "A directional theory of issue voting", *The American Political Science Review*, Vol. 84, No.1, pp. 93 – 121.

(٣) Michael S. Lewis-Beck (2005): "Election forecasting: Principles and practice", *The British Journal of Politics and International Relations*, Vol. 7, Issue 2, pp. 145 – 164.

غوسنيل (Harold Gosnell) وشارما (B.S Sharma) نجد أن الأخير فقط هو من تناول الانتخابات من منظور غير إجرائي/ تقريري.

وصف هارولد (Harold) الجوانب الإجرائية والصعوبات التي واجهت التسجيل في سبيل تقديم مقارنة قانونية وإجرائية بين النظام الانتخابي في السودان والنظامين البريطاني والهندي.(٤) كما لا تعدو كتابة سوكومارسن (Sukumarsen) أن تكون (ربما بحكم المنصب الذي شغله في انتخابات ١٩٥٣م) تقريراً عن الانتخابات.(٥)

أما شارما (B.S Sharma) فقد تناول الانتخابات السودانية باستخدام إطار نظري مستمد من حقل العلوم السياسية، فهو يعتبر نظام الحكم(٦) والسياق السياسي(٧) محددات أساسية للانتخابات السودانية في ذلك الوقت.

استمرت هذه الغلبة – خاصة في كتابات الدارسين السودانيين – حتى الكتابات/ الدراسات الحديثة والحالية. وهنا يمكن الإشارة إلى كتابين أكاديميين وحيدين عن الانتخابات السودانية (مع استبعاد الكتب ذات الطابع الصحفي والسياسي). فالأول هو كتاب عوض السيد الكرسني وآخرين الذي هدف إلى "تقويم وتحليل الانتخابات وإجلاء مقاصدها ومغازيها السياسية والاجتماعية، وإلى قياس النجاح والإخفاق

(٤) Harold F. Gosnell (1958):"The 1958 elections in the Sudan", *Middle East Journal*, Vol. 12, No. 4, pp. 409 – 417.

(٥) Sukumarsen and Mekki Abbas (1953): "The general elections in the Sudan", *Parliamentary Affairs*, Vol. 7, Issue 3, pp. 303 -316.

(٦) B. S. Sharma (1967): "Elections in the Sudan during the military regime", *Parliamentary Affairs*, Vol. 20, Issue 3, pp. 274 – 280..

(٧) B. S. Sharma (1966): "The 1965 elections in the Sudan", *Political Science Quarterly*, Vol. 37, Issue 4, pp. 441 – 452.

الذي حققه المثال الانتخابي من خلال تطبيق قانون الانتخابات العامة لسنة ١٩٩٥م الذي حمل مفاهيم جديدة في التسجيل والترشيح والقيام بالدعاية الانتخابية".[٨] الوجهة التقريرية والإجرائية لهذا الكتاب لا تتضح فقط وإجمالاً في اتخاذ قانون الانتخابات العامة لسنة ١٩٩٥ معياراً لقياس وتحليل الانتخابات، بل أيضاً وتفصيلاً في تناوله للعملية الانتخابية كعملية إجرائية. فهو، باستثناء الفصل الأول التقديمي والفصل الخامس والأخير التحليلي، تناول "المسائل الإجرائية والقانونية" في الفصل الثاني، و"البرامج والدعاية الانتخابية والتمويل" في الفصل الثالث، و"الاقتراع" في الفصل الرابع.[٩]

أما الثاني فهو كتاب أحمد إبراهيم أبوشوك. فبالرغم من أن المنهج التاريخي الذي استهل به في الفصل الأول يتيح النظر إلى السياقات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للانتخابات إلا أن الكتاب في بقية الفصول التزم المنهج الإجرائي القانوني. فقد تناول الإطار الدستوري والقانوني، والتعداد السكاني، والتسجيل الانتخابي، والدوائر الجغرافية، والأحزاب ومرشحيها وبرامجها، والاقتراع والنتائج في الفصول المتتالية للكتاب.[١٠]

(٨) عوض السيد الكرسني وآخرون (١٩٩٩): الانتخابات في السودان/انتخابات رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني لعام ١٩٩٦: دراسة تحليلية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ص٢.

(٩) نفس المرجع.

(١٠) أحمد إبراهيم أبو شوك (٢٠١١): الانتخابات القومية في السودان لسنة ٢٠١٠: مقاربة تحليلية في مقدمتها ونتائجها، الدوحة: الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات.

٣- انتخابات ٢٠١٠: انتخابات في سياق فض/تسوية النزاع

لا تعدو الانتخابات في حد ذاتها، كما أشرنا في مقدمة هذه الورقة، أن تكون طقساً للاختيار، ولا تتضح الأهمية النسبية لها إلا بالرجوع إلى السياق الذي تمت فيه وإلى البنيات والمحددات التي حكمتها. وفي هذا إشارة إلى ما توصلنا إليه سابقاً بأن الانتخابات يمكن دراستها وتحليلها بالرجوع إلى عدة أطر نظرية – اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وقانونية، واحصائية، واجرائية، إلخ تقدم رؤية أكثر عمقاً مما درجت عليه الدراسات السودانية التي غلب عليها الإطار النظري الإجرائي.

ما دامت هذه الورقة تهدف إلى دراسة وتحليل انتخابات ٢٠١٠م مبتعدة عن الإطار الإجرائي السائد في الدراسات حول الانتخابات السودانية، فإنها تقترح الرجوع إلى أو استخدام إطار تحليلي مأخوذ من نظريات ودراسات النزاع. ذلك لأن هذه الانتخابات جرت في عدة سياقات (سياسية، واقتصادية، واجتماعية، إلخ)، من أهمها سياق النزاع السوداني (أو ما عرف بالحرب الأهلية بين شمال وجنوب السودان) وسياق فضه وتسويته. لهذا فإنه يمكن القول بأن تحديد ومعرفة وتحليل هذا السياق (سياق النزاع) يجب أن يبدأ من اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م كأقل تقدير إن لم يكن قبلها.

تقول الورقة بذلك لأن هذه الانتخابات جاءت كجزء من تسوية النزاع السوداني (شمال- جنوب) بواسطة اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م التي حددت أن تجرى انتخابات في الفترة الانتقالية، ونصت في الفقرة ٣,٨,١ على أن "يتم استكمال الانتخابات العامة على جميع مستويات الحكم بحلول نهاية السنة الثالثة من الفترة

الانتقالية"،[١١] كما فصلت ذلك على المستويات التنفيذية، والتشريعية، والولائية في مواد لاحقة.

يمكن النظر لاتفاقية السلام الشامل، رجوعاً لما تهدف إليه هذه الورقة، باعتبارها مثلت لقوى الوحدة والقوى الديمقراطية في السودان (والتي لم تمثل في الاتفاقية أو تكون طرفاً فيها) خطوة إلى الأمام في (أو استراتيجية لـ) إعادة هيكلة الدولة السودانية اقتصادياً وسياسياً. ذلك لأن تلك القوى رأت أن إعادة توزيع الثروة والسلطة – بالطريقة التي هدفت إليها البروتوكولات المعنية بذلك مقروءة مع عمليات التحول الديمقراطي، والنظام الفيدرالي، والمراجعة الدستورية والانتخابات – تعمل على تشتيت السلطة والثروة من حول المركز النيلي الذي ظل مسيطراً عليهما منذ قيام الدولة السودانية الحديثة من قبل الاستعمار الإنجليزي– المصري.

إن إعادة الهيكلة هذه، إن تمت، سوف تقدم (حسب رؤية هذه القوى) حلاً جذرياً للتفاوت التنموي والسلطوي والثقافي بين المركز والأطراف، وبالتالي سوف تقدم حلاً جذرياً لقضايا التهميش والنزاع بين الأطراف/قوى الهامش من جهة، والمركز وقواه من الجهة الأخرى، وسوف تعمل في النهاية على تحويل النزاع وبناء السلام في القطر أجمع.

أما في ما يخص إقليم جنوب السودان، فإن اعادة الهيكلة هذه من شأنها أن تجعل الوحدة جاذبة مقارنة بالانفصال/الاستقلال قبل الاستفتاء حول تقرير المصير الموضوع في الاتفاقية.

إن إعادة الهيكلة هذه عملية متكاملة تشمل جوانب التحول الديمقراطي، والمراجعة الدستورية، والنظام الفيدرالي والانتخابات، كما تشمل جوانب توزيع

(١١) اتفاقية السلام الشامل، الفقرة ١,٨,٣، ص١٩.

الثروة. لهذا فإن الانتخابات، إن كان مرجو منها إحداث تغيير حقيقي، فيجب ربطها بهذه العملية المتكاملة، ولا ينظر إليها باعتبارها حلاً متكاملاً للنزاع أو لتوزيع/إعادة توزيع السلطة.

النظر للانتخابات كعملية أو إجراء قائم بذاته أو غير مقرون بالعملية المتكاملة لإعادة الهيكلة يجعل منها طقساً إجرائياً يؤدي إلى أحد الغرضين التاليين أو إليهما معاً:

١/ إضفاء شرعية سياسية في فترة ما بعد النزاع للشريكين الموقعين على الاتفاقية خلافاً لشرعية القوة وحمل السلاح التي كانت لديهما في فترة النزاع.

٢/ فتح المجال لإشراك القوى غير الموقعة على الاتفاقية ولم تكن طرفاً فيها، وإعطاؤها الفرصة للتنافس (عبر الانتخابات) على مقاعد الحكم.

الأخذ بالعملية الانتخابية فقط دون مستحقات العملية المتكاملة لإعادة الهيكلة لم يؤد إلى أسوأ الفرضين (إضفاء شرعية سياسية للشريكين) فقط دون الآخر (إشراك القوى غير الموقعة على الاتفاقية)، بل أعاق عملية السلام وجدد النزاع، خاصة في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وأسهم في فصل الجنوب، كما ستوضح الورقة لاحقاً.

إلى جانب الهيكل العام للسياق الذي جرت فيه هذه الانتخابات، والذي ذكرناه في هذا الجزء من الورقة، يمكن إضافة العديد من تفاصيل هذا الهيكل العام ذات الصلة بموضوع الورقة.

جرت هذه الانتخابات في جو تكتنفه درجة عالية من عدم الاستقرار والتوتر والاستقطاب. من أهم مظاهر ذلك انعقاد هذه الانتخابات على مشارف نهاية الفترة الانتقالية، وليس في منتصفها كما كان مخطط له من قبل الاتفاقية. يعني ذلك أنها

انعقدت في فترة نهاية الارتباط (أو بداية فك الارتباط) بين الشريكين، مما يحفز كل على حدة على النظر إلى مستقبله وقضاياه ومصالحه منفرداً، مما يقلل من فرص الحلول الوسط والجماعية.

في هذا المنحنى، أو بسبب ذلك، حدث ما يمكن تسميته بـ"الانتخابات مقابل الاستفتاء"، حيث أن المؤتمر الوطني الحاكم اتجه نحو الانتخابات لتأكيد استمراره وشرعيته في الحكم داخلياً وخارجياً (خاصة بعد مذكرة توقيف الرئيس عمر البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية)، بينما اتجه جهد الحركة الشعبية نحو الاستفتاء من أجل تقرير مصير الجنوب وأعرضت عن الانتخابات فيما يشبه الاتفاق.

مما فاقم من درجة عدم الاستقرار والتوتر والاستقطاب، انتهاء الفترة الانتقالية دون الوصول إلى حلول لكثير من القضايا التي كان من المفترض/المخطط حلها أن تحسم خلال تلك الفترة. أشهر هذه القضايا- والمتعلقة بتحليل هذه الورقة – المشورة الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، والنزاع في دارفور، وترسيم الحدود في أبيي، والتعداد السكاني، والسجل الانتخابي، وقانوني الأحزاب والاستفتاء. ومما يدلل على ذلك التوتر تخوف كثير من المراقبين والمهتمين من حدوث عنف أثناء العملية الانتخابية أو بعدها مباشرة، وفي الذهن ظاهرة عنف مابعد الانتخابات (Post-election Violence) التي حدثت في دولة كينيا المجاورة في تاريخ قريب من هذه الانتخابات.

ظهر هذا التخوف في العديد من الكتابات حول هذه الانتخابات؛ فعلى سبيل المثال نجد مقالاً لمارك غوستافون بعنوان "الانتخابات واحتمالية العنف في السودان" التي اعتمدت على نظام وقانون الانتخابات السوداني، تاريخ الانتخابات في السودان

والبنية السياسية ماقبل الانتخابات لتدرس احتمالية وقوع عنف بعد انتخابات ٢٠١٠م.[١٢]

كما نجد مقالاً آخر في نفس السياق للندا بيشاي (Linda Bishai) وكيلي كامبل (Kelly Campbell) وجاكي ولسون (Jacki Wilson) بعنوان "وضع لبنات المواطنة و التحول السلمي في السودان" قائماً على وقائع ورشة أقامها معهد الولايات المتحدة للسلام (United States Institute for Peace) بالتعاون مع معهد تنمية المجتمع المدني (معهد سوداني) ضمت ممثلين لمنظمات مجتمع مدني، ومجموعات طالبية، وأحزاب سياسية، وقوات نظامية من أجل الإسهام في تقليل فرص العنف الانتخابي.[١٣]

ظهر هذا التخوف كذلك جلياً في إضافة "السلمية" كصفة ثالثة إضافية للصفتين التقليديتين "حرة" و"نزيهة" ليصير الشعار المطلبي لهذه الانتخابات ثلاثياً: "انتخابات حرة، نزيهة وسلمية".

هذه الحالة من عدم الاستقرار والتوتر لا توضح فقط أن اتفاقية السلام لم يتم استكمالها من قبل الشريكين، بل أيضاً أن الاتفاقية نفسها لاتعدو أن تكون ترتيباً لفض النزاع، وليس إستراتيجية لتحويل النزاع وبناء السلام.

(١٢) Marc Gustafson (2010): "Election and the probability of violence in Sudan", *Harvard Journal of International Law* 51, HARV.INTL LJ. ONLINE 47 http://www.harvard ilj.org/online..

(١٣) Linda Bishai, Kelly Campbell and Jacki Wilson (2009): " Building blocks for 13- citizenship and peaceful transition in Sudan", *USI Peace Briefing*. Washington DC: United States Institute for Peace, www.usip.org

٤- انتخابات ٢٠١٠: أهي انتخابات ما بعد السلام أم ما قبل السلام؟

لما اتخذت هذه الورقة نظريات ودراسات النزاع كإطار نظري لدراسة انتخابات ٢٠١٠م، قالت بافتراضين:

١/ إن الانتخابات لوحدها، دون الأخذ بتغييرات بنيوية (اقتصادية، وسياسية، واجتماعية) لا تؤدي إلى تحويل النزاع وبناء السلام.

٢/ إن انتخابات ٢٠١٠م التي جرت في سياق لم يأخذ بهذه التغييرات، لم تسهم في تحول السودان من النزاع/الحرب إلى السلم، بل أدت – من ضمن عوامل أخري – إلى تجدد النزاع/الحرب مرة أخرى.

ترى هذه الورقة أنه يجب التروي والنظر بشيء من الحذر للافتراض القائل بأن الانتخابات تقود إلى التحول الديمقراطي والتحول من الحرب إلى السلام. إن الاعتقاد الذي ساد حقبة التسعينات من القرن الماضي القائل بأن الانتخابات ضرورية للوصول لتنمية وسلام مستدامين أو تحول النظم إلى الديمقراطية من الأوتوقراطية، لاقى الكثير من الشك والمراجعة في السنوات الأخيرة.

غالباً ما تم النظر للانتخابات (التي هي جزء من الديمقراطية) كواحدة من أشكال ووسائل إدارة النزاع، وذلك باعتبار أن التنافس الديمقراطي عبر الانتخابات وسيلة سلمية لإدارة النزاع الموجود أصلاً في كل مجتمع، بما فيها (أو على الأخص) المجتمعات الخارجة من النزاع. وذلك لكونها تحل محل النزاع المسلح، وتساعد في تحول الجماعات المسلحة إلى أحزاب سياسية، وتساهم في التحول الديمقراطي.

في كتابه "الحروب، الأسلحة والأصوات الانتخابية: الديمقراطية في المناطق الخطرة" أكد بول كوليير (Paul Collier) بأن الانتخابات (في الدول ذات الدخل

المنخفض والتي عانت من نزاعات طويلة الأمد) في حد ذاتها لا تقدم حلاً للنزاع، كما حذر من الافتراض السهل بأنها تقدم حلاً وفقاً للمقولة إنه "عندما تتوفر للناس صناديق الاقتراع فإنهم لا يلجأون لصناديق الذخيرة".(١٤)

يبدأ كولييير (Collier) أطروحته القائمة على ثلاثة محاور (محوراقتصادي مقاس بالدخل، ومحور سياسي معرف بالنظام السياسي، ومحورالنزاع) بالتساؤل: لماذا يعتقد بأن العنف السياسي أقل احتمالاً في الديمقراطية، التي تعتبر الانتخابات واحدة من شروطها أو عوامل تعريفها؟ يجيب كولييير بأن هذا الاعتقاد مبني نظرياً على عاملي المحاسبة والشرعية. فإذا أخذنا جانب المحاسبة نجد أن الحكومة المنتخبة ديمقراطياً مسئولة أمام المواطنين، لهذا فليس لها خيار سوى تقديم مصالح ومتطلبات المواطنين لإعادة انتخابها، وذلك يقلل في النهاية فرص معارضتها بالوسائل العنيفة. وإذا أخذنا جانب الشرعية فنجد أن الحكومة في الأنظمة الديمقراطية مفوضة من قبل الأغلبية الناخبة، وتتمتع إذاً بشرعية تجعل من الصعوبة معارضتها باستخدام العنف.(١٥)

يرى كولييير– بانياً أطروحته – أن الانتخابات في الدول الأقل دخلاً، والتي تفتقر لبنيات الديمقراطية، لا تأتي بالشرعية ولا المحاسبة. بل يرى أنه عندما تقع الحكومات الأتوقراطية في الدول الأقل دخلاً تحت ضغط الدمقرطة (Democratization) والدخول في متطلبات الحوكمة الراشدة (Good Governance) فإن اللجوء للانتخابات يخلف ما يشبه الصراع الداروينى (Darwinian struggle) للبقاء في السلطة أو من أجل

(١٤) Paul Collier (2009): *Wars, Guns, and Votes: Democracy in Dangerous Places*. London: The Bodley Head, p.18.

(١٥) نفس المرجع.

البقاء السياسي (Political Survival). وكل ذلك يجعل من الانتخابات محفزاً في هذه الحالة للعنف والنزاع السياسي، بل معوقاً للإصلاح السياسي والاقتصادي، لأنها تدعم شرعية النظم غير الشرعية وتزيد من عمرها.

إذا نظرنا إلى انتخابات ٢٠١٠م مع الأخذ في الاعتبار أطروحة كوليير (Collier) السابق ذكرها، فإن انتهاء العملية الإجرائية (من تسجيل، واقتراع، وفرز، وإعلان للنتيجة) للانتخابات بسلام دون أحداث عنف تذكر قد أغرى الكثيرين بعدم التروي والاستعجال بالقول بأن انتخابات ٢٠١٠م في السودان قد تقدم حالة من الحالات التي سوف يستخدمها الباحثون لدحض أطروحة كوليير. لكن تجدد الحرب في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بعد فترة من الانتخابات وضَّح أن ذلك لم يكن إلا استباقاً للأحداث غير صحيح واستعجالاً للنتائج مخلاً نظرياً.

إن عودة الحرب في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وتجدد النزاع حول الحدود بين شريكي اتفاقية السلام ليوضح أن الركون للانتخابات وحدها لبناء السلام وتحويل النزاع لم يكن بالأمر الصائب. إن عودة الحرب وتجدد النزاع ينفي عن هذه الانتخابات كونها انتخابات مابعد النزاع (Post-conflict elections) كما هو سائد في الأدبيات، وإنما يجعلها انتخابات ما قبل النزاع .(Pre-conflict elections)

هنا يمكن إضافة عامل الزمن إلى الحديث عن انتخابات ما بعد النزاع، وذلك بالرجوع إلى النقاش النظري الذي تناول ذلك العامل.

شكلت الانتخابات واحدة من الوصفات الأساسية في مجهودات فض النزاعات في فترة ما بعد الحرب الباردة المقرونة بأجندة النظام العالمي الجديد، حيث أن عدداً مقدراً من اتفاقيات السلام التي أبرمت منذ ذلك الحين تضمنت عقد انتخابات كجزء من عملية فض النزاع. هنا يمكن الإشارة إلى انتخابات ما بعد النزاع التي عقدت في

كل من أنغولا، وموزمبيق، وبروندي، والكنغو الديمقراطية، وناميبيا، والسلفادور، وصربيا، والبوسنا–الهرسك، وتيمور الشرقية، وليبيريا، وسيراليون كأمثلة من أنحاء متفرقة من العالم.(١٦) إن نتائج هذه الانتخابات والدراسات حولها قادت إلى جدل نظري انتظم داخل حقل دراسات النزاع (والدراسات التي تربطها بالديمقراطية) حول جدوى انتخابات ما بعد النزاع في الوصول إلى سلام، وما زال هذا الجدل قائماً.

يرى دعاة السلام الليبرالي الجديد (New Liberal Peace) أن انتخابات مابعد النزاع هي جزء من التحول إلى الديمقراطية (أو التحول الديمقراطي/ الدمقرطة) التي تقود إلى سلام. يقول أصحاب هذه المدرسة من أمثال لاري دياموند (Larry Diamond)، وستافان لندبيرغ (Staffan Lindberg) وشيري بيرمان (Sherry Berman) إن الانتخابات التي تجري بعد النزاع مباشرة، وإن كانت معيوبة بغياب شروط ديمقراطيتها، فإنها تظل خطوة أولى صحيحة في الطريق إلى السلام عبر الديمقراطية. يحاجج هؤلاء بأن هذه الانتخابات توفر للمتقاتلين السابقين آلية سياسية سلمية ضرورية لتقليل احتمال عودتهم لحمل السلاح ورجوعهم لاستخدام آلية الحرب.(١٧)

(١٦) Jort Hemmer (2009*): Ticking the box: Elections in Sudan*. The Hague: Netherlands Institute for International Relations, Clingendael. Available online at http://www.nbiz.nl/publications/2009/20090900_paper_cru_hemmer_elections_sudan.pdf

(١٧) See Larry Diamond (2006): "Promoting democracy in post-conflict and failed states," *Taiwan Journal of Democracy*, Vol. 2, No. 2, pp. 93-116.
Staffan I. Lindberg (2003): "The democratic qualities of competitive elections: Participation, competition and legitimacy in Africa", *Commonwealth and Comparative Politics*, Vol. 41, No. 3, p. 79; Sheri Berman (2007): "The vain hope for "correct" timing", *Journal of Democracy*, Vol. 18, No. 3, pp. 14-17.

على النقيض من هذا الاتجاه، شكك الكثير من الدارسين لقضايا النزاع في جدوى انتخابات ما بعد النزاع – خاصة عندما تعقد في فترة زمنية قصيرة بعد اتفاقية السلام – وفي قدرتها على تحقيق/بناء السلام. من بين هؤلاء نجد جاك سنيدر (Jack Snyder)، ودون برانكاتي (Dawn Brancati)، وإدوارد مانسفيلد (Edward Mansfield)، وريلي (Reilly). تقول كتابات هؤلاء إن هذه الانتخابات، خاصة عندما تكون مبكرة، تزيد من احتمالية العنف والعودة للحرب، إذ أنها تزيد من قوة الذين كانوا طرفاً في النزاع وحاملي السلاح مقارنة بالجماعات التي تستخدم الوسائل السياسية السلمية مثل الأحزاب الليبرالية والديمقراطية. ترى هذه الكتابات أيضاً أن هذه الانتخابات المبكرة غالباً ما تعقد في سياق يسود فيه غياب لحكم القانون والقضاء المستقل والحريات السياسية والصحافة الحرة. هذا بجانب ضعف البنى الادارية والقانونية الخاصة بالعملية الانتخابية. تخلص هذه الكتابات إلى أنه كلما قلت الفترة الزمنية بين نهاية الحرب وقيام الانتخابات زاد احتمال تجدد النزاع، والعكس.[١٨]

إن تبني أطروحة اتجاه المتشككين في جدوى الانتخابات المبكرة بعد النزاع يمكِّننا من القول بأن الانتخابات لوحدها لم تؤد إلى بناء السلام، كذلك يمكننا من القول بأنها، وإن لم تكن السبب الوحيد في عودة الحرب وتجدد النزاع، إلا أنها كانت إحدى العوامل في ذلك. إن التحقق من هذه الفرضية يمكن الوصول إليه من عدة مسارات، أهمها مسار المشورة الشعبية في ولايتي النيل الازرق وجنوب كردفان، والذي سوف نتتبعه في هذا الجزء من أطروحة هذه الورقة.

(١٨) See Edward D. Mansfield & Jack L. Snyder (2005): *Electing to fight: Why Emerging Democracies Go to War.* Cambridge: The MIT Press; Edward D. Mansfield & Jack L. Snyder (2007): "The sequencing "fallacy", *Journal of Democracy*, Vol. 18, No. 3, pp. 5-9.

خصصت اتفاقية السلام الشامل بروتكولاً خاصاً لفض النزاع في الولايتين عرف بـ"بروتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق"، والذي وُقِّع في نيفاشا بكينيا في ٢٦ مايو ٢٠٠٤. جاء في ديباجة هذا البروتوكول أن الطرفين يدركان "أن التوصل للتسوية السلمية التي يتوق لها شعب السودان يتطلب حل المشاكل في ولايتي جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق كنموذج يحتذى به في حل المشاكل في كل أنحاء القطر".[١٩] إذا نظرنا لحال الولايتين الآن سندرك مدى دقة هذه الديباجة، ولكن بالمعنى السالب، إذ أن تجدد النزاع في الولايتين قد يحتذى به في بقية أنحاء القطر.

عرَّف البروتوكول "المشورة الشعبية" بأنها "حق ديمقراطي وآلية لتأكيد وجهة نظر مواطني ولايتي جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق بشأن اتفاقية السلام الشامل الذي تم التوصل إليه بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان".[٢٠] النقطة الجوهرية في ذلك، وحسب اهتمام هذا الجانب من الورقة، أن هذا الحق لا يمارسه المواطنون بطريقة مباشرة، ولكن عن طريق المجالس التشريعية الولائية المنتخبة. في ذلك تنص المادة التالية للمادة التي أشرنا إليها للتو على أن "تخضع الاتفاقية الشاملة للإرادة الشعبية في الولايتين عن طريق ممثليهم المنتخبين بصورة ديمقراطية في المجالس التشريعية".[٢١] تقوم داخل المجلس التشريعي المعني مفوضية برلمانية للتقويم وقياس وتنفيذ الاتفاقية (كما تقوم مفوضية رئاسية مركزية بنفس العملية) ترفع تقريرها للمجلس. وفي نهاية العملية و"عندما يعتمد الشعب هذا

(١٩) الاتفاقية، ص ٧٩.

(٢٠) نفس المرجع،الفقرة ٣-١، ص ٨٠.

(٢١) نفس المرجع،الفقرة ٣-٢.

الاتفاق من خلال المجلس التشريعي لأي من الولايتين ويرى أنه يحقق تطلعاته عندئذ يصبح الاتفاق تسوية نهائية للنزاع السياسي في تلك الولاية".[٢٢]

هذا يوضح كيف أن انتخابات ٢٠١٠ كانت جوهرية ومفصلية بالنسبة للشريكين (خاصة على مستوى ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان)، إذ أن نتائجها كانت سوف تتيح لأحد الشريكين التأثير على مجمل عملية المشورة الشعبية داخل المجالس التشريعية للولاية. هنا يمكن إضافة ما شاب تعريف المشورة الشعبية من غموض جعل الحركة الشعبية تتعدى بها حدود الاتفاقية وتعديلها إلى الحديث عن تقرير المصير الذي قد يؤدي إلى الوحدة أو الانفصال أو الكونفدرالية. هذا ما جعل الحركة الشعبية تلوح بالتهديد بالعودة للحرب في حال خسارتها الانتخابات، والذي ترجم في الشعار "النجمة (رمز الحركة الشعبية الانتخابي المأخوذ من علمها) أو الهجمة (الحرب)"، وما جعل المؤتمر الوطني يستعد بالحشود العسكرية من الجانب الآخر.

تجدد النزاع وعادت الحرب إلى البلاد (بانتهاء الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام) من بوابة الولايتين أو ما عرف بـ"الجنوب الجديد" بواسطة تحالف كاودا الذي جمع الحركة الشعبية – شمال وحركات مسلحة من دارفور مناوئة للحكومة. إذا فسرنا ذلك بأنه عودة للحرب في الولايتين فقط فلأننا نكرر الخطاب التاريخي الخاطئ السابق (وما لازمه من سياسات) الذي رأى للنزاع الذي دارت معاركه في جنوب السودان القديم بأنه "مشكلة/ حرب الجنوب" وليس مشكلة/حرب السودان أجمع.

تجدد النزاع وعودة الحرب بعد انتخابات ٢٠١٠ وضع السودان في وضع شبيه بسباق ما قبل استقلاله في ١٩٥٦ من مصر أو تقرير مصيره في ذلك الوقت، كما

(٢٢) نفس المرجع،الفقرة ٣–٥.

وضع انتخابات ٢٠١٠ في مقارنة مع انتخابات ١٩٥٣. وضع سياق الخمسينيات من القرن الماضي واتفاقية ١٩٥٣ (بين مصر وبريطانيا) السودان في مرحلة انتقالية تعده لتقرير المصير كما وضعته اتفاقية السلام الشامل مرة أخرى في مرحلة انتقالية لتقرير مصيره مرة ثانية. ولما جرى تقرير المصير الأول دون حل نهائي لوضعية الجنوب اندلعت الحرب بعد الانتخابات. جرى تقرير المصير الثاني كذلك دون حل نهائي لكثير من القضايا التي تهم الجنوب الجديد لذلك اندلعت الحرب بعد انتخابات ٢٠١٠.

أشار بيتر وود ورد (Peter Wood Ward) إلى ذلك تفصيلاً في مقارنته بين الفترات الانتقالية التي مر بها السودان في ١٩٥٣-١٩٥٦، ١٩٦٤-١٩٦٥ و ١٩٨٥-١٩٨٦ تباعاً.(٢٣)

كان الهدف من انتخابات ٢٠١٠ في السودان كدولة خارجة للتو من النزاع، في ذهن مهندسي الاتفاقية والمتفائلين بها، ذا شقين: اضفاء شرعية على الحكم القائم أو القادم وفقاً للانتخابات في شق، وبناء السلام ومنع العودة للنزاع/الحرب مرة أخرى في شق آخر. من التتبع الفائت يمكن القول بأنها حققت الشق الأول بينما أخفقت في تحقيق الشق الثاني، إلا أنه من الأصوب القول بأنها بعدم تحقيقها للشق الأول (بناء السلام ومنع العودة للنزاع/الحرب) قد أضعفت من تحقيقها للثاني (أضفاء شرعية على الحكم القائم أو القادم وفقاً للانتخابات).

(٢٣) Peter Woodward (2008): "Sudan: Political transitions past and present", Working Paper, University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, Durham.

٥- خاتمة:

إن الانتخابات بالرغم من أهميتها، إلا أنها كعملية ذات نتيجة صفرية (Zero-sum) يفوز فيها طرف ويخسر فيها الآخر شكلت خطراً على مجمل العملية السلمية وذلك لكونها – أيضاً- تتناقض مع الأساليب التوافقية (ومن بينها الديمقراطية التوافقية) التي تعتبر ضرورية لمجتمعات هشة خارجة للتو من الحرب/النزاع.

انتخابات ٢٠١٠ جاءت في سياق فض للنزاع وليس تحويله مما جعلها عاملاً في تجدده. إن تحويل النزاع كان يتطلب – كعملية لبناء السلام – إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للدولة، بناء قواعد قانونية تتضمن حكم القانون، حقوق الإنسان وعدالة انتقالية. لم تأت الانتخابات من ضمن ذلك بل جاءت ضمن فض للنزاع لم يكمل العديد من متطلباته مثل تسريح القوات وإعادة دمجها، وترسيم الحدود وإكمال المشورة الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.